تجربة المؤسسات المسيرة ذاتيا
الأرجنتين نموذجاً

شفيق عسل

في ٢٠٠٣/٤/٢١، وفي حيّ من العاصمة الأرجنتينية بوينس آيرس، اقتحمتْ قواتُ الشرطة شركةً صغيرةً متخصّصةً في صناعة الملابس. كان هدف العملية طرد عمّال شركة «بروكمان» الذين كانوا يعملون فيها منذ سنين فما الذي دَفَعَ السلطات إلى استعمال القوة ضدّ عمّال لم يكونوا يتظاهرون أو يُضْربون، بل كانوا يُنْتجون في بلدٍ وصلت البطالةُ فيه إلى ٢٥٪؟

إنّ ذنْب هؤلاء خطير جدًا، أخطرُ بكثير من الإضراب عن العمل فلقد تحدَّوْا رمزًا من أهم رموز المجتمع الرأسمالي، وهو «الملكية الخاصة،» باستيلائهم على المصنع. وهذا ما حصل مع أكثر من مئتيْ مؤسسة أخرى أَعلنتْ إفلاسها وأُغلقتْ وطَردتْ عمّالها وموظّفيها وذلك هو ما عُرِف بـ «الأزمة الأرجنتينية» عام ٢٠٠١

لقد دفَعتْ مفاعيلُ هذه الأزمة عمّالَ هذه الشركات إلى رفض الواقع، فقرَّروا منعَ إغلاقها واستولَوْا على المصانع والآلات التي كانوا يعملون فيها، وأعادوا إنتاج بضائعها. وهنا تنوّعت الأشكال التي نَظَّمَ فيها العمّالُ أنفسَهم، ونشأتْ في كل مصنع قوانينُ وتقاليدُ عملٍ مختلفة. ولنأخذْ ما حدث في شركة «بروكمان» مثلاً.

فلقد انتخَبَ العمّالُ منسِّقين من بينهم أَوْكلوا إليهم مسؤوليةَ تنظيم أقسام المؤسسة، من دون منحهم امتيازاتٍ على العمّال الآخرين. وأسّسوا مجلسًا عامًا يَجْمع كلّ العمال ويأخذ القرارات المتعلّقة باستراتيجية المؤسسة بناءً على تصويت جماعي. كما ألغوا المراتب الإدارية، وجعلوا الرواتبَ الشهريةَ متساوية. إلى هنا يُلْحظ أنَّه خلال سنة ونصف، وقبل أن تَقْتحم الشرطةُ شركة بروكمان، أَنْقذ العمّالُ الشركة وحقّقوا تقدّمًا ملحوظًا باسترجاع عدد من زبائنها من موزِّعين ومزوِّدين ومستوردين. وقد بِيع قدرٌ من البضاعة المنتجة بما سَمَحَ للعمّال بدفع الرواتب والحصول على فائض.

لم يحصل ذلك من دون صعوبات وتضحيات. ولكنّ الشركة استطاعت أن تستمرّ في الإنتاج، وأصبحتْ رمزًا مهمًا بالنسبة إلى الحركة الناشئة للشركات التي سيطر عليها عمّالُها. وقد دَخَلَ عمّال بروكمان إلى العمل السياسي نفسه، من خلال تنسيق لقاءات بين ممثّلي هذه الشركات، وقرّروا إصدار مجلة أَسْموها **نضالُنا** غَدَت المرجعَ الذي يروي تجربة الشركات المسيَّرة ذاتيًا وما نشأ من صراع سياسي وإيديولوجي

واجَهَها وفي خضمّ هذه الظاهرة، يُمْكن أن يشار إلى تجربة أطبّاء وممرضين وَضعوا أيديَهم على مشفيَيْن أُغلقا حتى قبل الأزمة، فأعادوا تشغيلَهما بالجمع بين التطبيب المجاني للفقراء والتطبيب بأسعار تُراعي ظروف الأزمة، بما في ذلك إجراءُ العمليات الجراحية. وقد أمّنا عمّالَ الشركات المستولَى عليها، هم وعائلاتهم، بناءً على اتفاقات تعاقدية. واللافت أنّ هذه التجربة أَثبتتْ نجاحًا خلال سنة ونصف في مجال الخدمات الصحية قبل تدخّلات الشرطة والمحاكم.

ولكنْ ما إنْ أخذت الأزمة تهدأ نسبيًا حتى راح أصحابُ الشركات، بالاستناد إلى رجال الشرطة، يحاولون استرجاعَ البنايات والآلات، الأمرُ الذي أثار إشكاليةَ حقّ الأوائل فيها بعد أن أعلنوا إفلاسَها وأغلقوها وألقَوْا بعمّالها وموظّفيها إلى الشارع أو إلى البطالة والجوع، وكان ذاك أصلاً ما أجبر العمّالَ على الاستيلاء عليها والسعي إلى تشغيلها وإنقاذها بتضحيات كبيرة، وهو ما جعل للعمّال وللمجتمع فيها حقًا، أو في أحسن الحالات جَعَلَ لأصحابها السابقين حقّ تقسيط ثمنها بعد تسعيرها وهي مفلسة بل إنّ العمّال لم ينقذوها ويُنقذوا أنفسَهم فحسب، وإنّما ساهموا أيضًا في الوقت نفسه في إنقاذ اقتصاد بلدٍ أَعْلن انهيارَه وتعطّلتْ حياتُه ووقع ٥٠٪ من سكّانه تحت عتبة الفقر وتعرّضَ أطفالُه بالملايين لسوء التغذية إنْ لم يموتوا جوعًا. وما كان ذلك كلّه منطقيًا في بلدٍ يَمْلك ما يكفي من الموارد لإطعام ثلاثة أضعاف سكّانه!

والآن يجب أن يُذْكر أنّ السبب الرئيسي وراء إفلاس آلاف الشركات وإغلاقها والتخلي عن عمّالها يعود إلى السياسات الليبرالية التي نفّذتْها حكومةُ كارلوس منعم في التسعينيات تحت ضغوط الصندوق الدولي والبنك الدولي. فبموجب هذه السياسات خُصِّص كلُّ القطاع العام، وشُرّعتْ كلُّ الأبواب بلا قيود للشركات المتعددة الجنسيات وللاستثمارات الخاصة ذات المدى القصير. وبهذا تحوّلت الأرجنتين فريسةً للشركات الأميركية والأوروبية النهّابة، التي راحت تُخرج الفائضَ إلى البنوك الغربية من دون اتّباع استراتيجية تثبّت اقتصادَ البلد على المديَيْن المتوسط والبعيد. وقد أدّت هذه الحالة إلى الأزمة الشهيرة وإلى سقوط حكومة ديلاروا في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠١، الأمرُ الذي أنزل الملايينَ إلى الشوارع بعد أن قررت الحكومةُ منعَ المواطنين من سحب أموالهم من البنوك بسبب نضوب ودائعها وسيولتها إثر سحب الشركات المتعددة الجنسيات لأرصدتها. ثم تفاقمت الأزمة إلى نقطة اللادعوة حين رفض صندوقُ النقد الدولي أن يمنح الأرجنتين قرضًا جديدًا.

كان من البديهي أن تولّد هذه الأزمة ردّاتِ فعلٍ متعددةَ الأشكال من قبل المجتمع المدني الأرجنتيني، مثل نشوء حركات العاطلين عن العمل وجمعياتٍ شعبيةٍ وحركاتٍ إنسانيةٍ مختلفة. وكان من بين هذه الحركات حركةُ الشركات المستولى عليها من قبل عمّالها بعد أن شاعت أخبارُ تجربة عمّال شركة بروكمان، فاتّخذ بعضُها شكلَ نظام جمعية تعاونية، وأخرى وُضعتْ تحت سيطرة العمال المباشرة. وبالمناسبة، فإنّ كثيرًا من حالات إعلان الإفلاس، كما ثَبَتَ في ما بعد، تمّ من خلال تزوير البيانات لكي لا يُضطر صاحبُ الشركة إلى دفع تعويضات بموجب نصّ القانون. أما في بعض الحالات فقد جرت مفاوضاتٌ بين العمّال وأصحاب الشركة والدولة لكي يُسمح للعمال بتشغيل الشركة لمدة عامَيْن.

اللافت للنظر في هذه التجارب هو قدرةُ عمال هذه الشركات على تنظيم عملية الإنتاج والتوزيع ومعالجة المشاكل ومواصلة الإنتاج في ظروف أزمة اقتصادية خطيرة، وفي غياب عدد من موظفي الإدارة أو الخبراء التقنيين، إلى جانب صعوبة الوضع القانوني للشركة: فالاستيلاء، مهما عُزِّزتْ شرعيتُه الإنسانيةُ والمنطقيةُ، يبقى بالنسبة إلى القانون ماسًا بحقوق الملكيّة الخاصة، مولِّدًا بذلك صعوباتٍ إداريةً للعمال مثل عدم قانونية الفواتير والمحاسبة ولكنّ العمال استطاعوا تخطّي كلّ هذه الصعوبات إلى حدٍّ ما بفضل تمسّكهم بقضيّتهم، فحافظوا على معيشة عائلاتهم، واعتَبر بعضُهم أنّ ما يقومون به سياسةٌ وطنيةٌ وطبقيةٌ يمثّل نجاحُها رمزًا مهمًا لكل الطبقة العاملة والمجتمع الأرجنتيني، وثمة من رأى فيها تغييرًا في العقلية والنظرة إلى النظام الرأسمالي. ولكنّهم، بالرغم من هذا وذاك، كانوا مدركين أيضًا صعوبة دوام هذه التجارب: فهنالك أصحاب الشركة والشرطة والقانون، فضلاً عن صعوبة تعايش هذا النموذج مع اقتصاد مبني على النمط الرأسمالي الليبرالي التنافسي الذي لا يعترف بديموقراطيةِ أخذِ القرارات في الشركة ولا بعدالة توزيع الفائض بين كل العاملين. فالليبرالية التي تقوم نظريتُها الاقتصادية على المنافسة الضارية لا تستطيع أن تتسامح بأن ينجح هذا النموذج لأنّه سيشكّل، عندئذ، خطرًا ولو جزئيًا على نمط الملكية الرأسمالية ويصبح عدوًا يجب ضربُه ومنعُه وهذا ما بدأ يحصل مع مصنع بروكمان، إذ كان وراء الحجة القانونية قرارٌ سياسي بمنع مواصلة تجربة ناجحة أخذتْ تهدِّد بالدخول إلى ساحة المعارضة السياسية وتُنْذر بتوحيد القوى العاملة وراء ديموقراطية أعمق

دروس الشركات المسيّرة ذاتيًا

لا يخفى بالطبع أنّ تجربة الشركات المسيَّرة ذاتيًا ليست تجربة جديدة فهنالك أمثلة كثيرة عبر التاريخ عن محاولات كهذه، ولاسيّما تجارب الدول الاشتراكية في عهودها الأولى ولكنّ خصوصية التجربة الأرجنتينية تأتي من عدم مجيئها حصيلة ثورةٍ أو رؤيةٍ إيديولوجية، وإنّما جاءت بعفوية نتيجة لوضع اقتصادي وسياسي خاص تميَّز بأزمة اقتصادية عاصفة قَلَّ مَنْ توقّعوها. ومن هنا فهذه التجربة إنْ لم تفشل من تلقاء ذاتها فسوف تُضرب وتُمنع عند عودة الأوضاع إلى الاستقرار

ورجوع زمام المبادرة إلى أيدي النخب التي تَحْكم البلاد بمساعدة الخارج، ومن ثم لا ينقذها إلاّ إذا تغيَّر النظامُ السياسي تغييرًا عميقًا، أو في الأقل إذا اعتُرِفَ بشرعيتها فثُبِّت ـ من ثم ـ وجودُها كظاهرة اقتصادية اجتماعية قابلة للحياة.

ومع ذلك فإنّ هذه التجربة تضع أمامنا سلسلةً من الأسئلة السياسية والفلسفية والاقتصادية المهمة، بعضُها جديد، وبعضُها قديمٌ غاب عن النقاشات. وهذه الأسئلة أصبحت ملحّةً بالنسبة إلى مَنْ تهمُّهم مسائلُ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وكرامته ففي تنظيم الشركة الرأسمالية يُعتبر العاملُ والموظفُ مَوْردًا، مثله مثل الموارد الأخرى. صحيح أنّ لهذا المورد إدارتَه وخصوصيتَه وتعددَ جوانبه، ولكنَّه في آخر المطاف مورد. والدليل على ذلك أنَّه في دفتر المحاسبة لا يمثِّل إلاّ سطرًا بين السطور الأخرى، وعند المحاسبة لا تؤخذ في الاعتبار النتائجُ المعنوية أو الشخصية أو الاجتماعية على العاملين.

من ناحية نظرية تعطى في الكليات والمعاهد العليا التي تُعِدّ الطالبَ الناجحَ لإدارة الشركات دروسٌ حول «إدارة الموارد البشرية» كما تسمّى وهذه الدروس مشتقة من النموذج الأميركي في علم الإدارة أو التسيير الإدارية Management، فيركّز على أهمية مخاطبة العمّال والاهتمام بمشاكلهم وطلباتهم وراحتهم النفسية. ولكنّ الهدفَ الوحيد وراء هذه الشعارات ـ في الواقع ـ هو كيفية السيطرة على العمّال، وجَعْلُهم يعملون كما هو مطلوب منهم، وإقناعُهم بعدم اللجوء إلى الإضراب أو الاحتجاج. ولا يُنظر مطلقًا إلى العامل باعتباره عضوًا في المجتمع، إنسانًا له متطلباتُه ومسؤولياتُه العائلية ورغبتُه في الأمن الاقتصادي والسعادة والغريب أنّ هذه الإشكالية لا تدخل في حقوق الإنسان لدى الجمعيات المدافعة عن تلك الحقوق. ولكنْ، من جهة أخرى، من الطبيعي ألا تَشْغل مثلُ هذه الأمور بالَ رئيس الشركة وإداريها الكبار، فمنطقُهم لا يقوم أصلاً عليها وإنّما على الضد منها. ومع ذلك تبقى الأسئلة التالية:

ألا يتوجّب، لاعتبارات إنسانية، على النخب والجامعات ومعاهدِ التعليم العليا التذكيرُ بذلك؟ أليس من الغريب ألاّ نجد في كليات الإدارة والاقتصاد والهندسة طرحًا للأسئلة الفلسفية والثقافية ذاتِ الأهمية البالغة إذا كنا نريد فعلاً بناءَ مجتمع متقدّم وعادل يأخذ في الاعتبار جميعَ أعضائه؟ فعلى سبيل المثال كيف يمكن ألاّ نبالي بالإجابة عن بعض الأسئلة البسيطة مثل: ما هي غاية المؤسسات؟ وما الفائدة منها؟ وما هي الحدود العليا لأرباح أصحابها؟ وما هي مسؤولياتها تجاه مجتمعها والمجتمعات الأخرى (إنْ كانت متعدّدة الجنسيات)؟ وما علاقتُها بحقوق الإنسان؟ وبناءً على أية معايير نَحْكم على نجاحها وعدمه؟ وهل هنالك نماذج أخرى ممكنة للإنتاج، غيرُ النموذج الرأسمالي السائد من داخله وبموازاته؟ ثم ألا يدعو إلى الاستهجان أن تدرَّس في كليات التاريخ والفلسفة والعلوم الاجتماعية كلُّ نظريات الفكر الإنساني، بينما لا تعلَّم في كليات الإدارة والهندسة والتجارة والاقتصاد سوى نظرة واحدة وسائدةٍ للمؤسسة وهي نموذج المؤسسة الرأسمالية والأميركية منها على الخصوص، فيما تبقى موضوعات مثل كيفية أخذ القرارات أو توزيع الأرباح بين المساهمين أو موقع العمّال وصغار العاملين أو منطق التغييرات داخل المؤسّسة وغايتها موضوعاتٍ لا علاقة لها بالنقد والتفكير؟ هذا من دون أن نتطرّق إلى مشكلة حقوق الملكية الفكرية والبراءات ذات الطبيعة الاحتكارية وأثرها المعوِّق لتطور البلدان النامية والمهلك للأنفس في مجال الأدوية، ولاسيّما في البلدان الأشدّ فقرًا المبتلاة بأمراض الأيدز والسل والملاريا وما شابه. وهذا من دون أن يُلحظ التناقضُ الكاملُ هنا بين نظريات تسمّي نفسَها «ليبراليةً» و«ديموقراطيةً» فيما تترك القرارَ كلَّه بيدِ أقليةٍ، تَسْتبعد الأكثريةَ، وبلا أيّ دافعٍ غيرِ جني أقصى الأرباح لتلك الأقلية

إنّ كل تلك الأسئلة وغيرها راحت تَفْرض نفسَها على النخب العلمية والثقافية، فضلاً عن مناهضي العولمة، أثناء تجربة التسيير الذاتي لمئات الشركات في الأرجنتين. وقد عَبَّرتْ نشرةُ **نضالنا** عنها، ولاسيّما عندما بدأتْ حملاتُ تصفيتها وضربها وهنا برزتْ أسئلة أخرى: إذا كان النموذج الرأسمالي هو الأفضل، فأين الخطر من طرح الأسئلة؟ ولماذا لا تُترك تجاربُ أخرى تترعرع إلى جانبه؟ وإذا كانت الملكية الخاصة هي وحدها الأداة لمساندة الرأسمالية، فلماذا تَمْنع السلطةُ والشركاتُ المتعددةُ الجنسيات نقدَها ومناقشتَها على مستوى الأفكار، وتَمْنع من خلال الشرطة والقانون تجاربَ هدفُها الإنتاجُ وحمايةُ العمل وإشراكُ الأكثرية من أجل أن يعيش الإنسان بكرامة؟ ولماذا الإصرار على الخصخصة وعدم التعايش مع الملكية التعاونية والعامة؟ هل نفهم من ذلك إسقاطَ كلّ ما يتعلّق بحياة الناس وكرامتهم من أجل غاية وحيدة هي الربح الأقصى للأقلية على الصعيدين المحلي والعالمي؟

إنّ الإجابة عن هذه الأسئلة معقّدة طبعًا، وعلينا أن ننتبه من سيطرة الإيديولوجيا عليها. ولكنْ لا بدّ من طرحها ورفض النظرة السائدة المنفردة التي تدّعي أنَّها الحل الوحيد لمشاكل العالم.

عمّان